الرساله المأمونية ـ عباسقلی شریف رازی/ تصحیح: محمد حسین نجفی
فصلنامه تخصّصي مطالعات قرآن و حدیث **سفینه**
سال دهم، شماره ۳۹ «ویژه پژوهش‌های رضوی»، تابستان ۱۳۹۲، ص ۱۵۳ ـ ۱۷۲

الرساله المأمونية

عباسقلي شريف رازي
تصحیح: محمد حسین نجفی*

چکیده: عباسقلی شریف رازی از دانشوران سدهٔ چهاردهم، در الرساله *المأمونية* در موضوع شهادت امام رضاعليه‌السلام سخن می‌گوید. مؤلف با بررسی مقاله‌ها و نوشته‌های دانشمندانی همچون ابوبکر خوارزمی، قطیفی، ابوالفرج اصفهانی، شیخ صدوق، حسن بن محمد نوفلی، ابوالصلت هروی، قول علامهٔ مجلسی را بهترین سخن در این موضوع می‌داند که امام رضاعليه‌السلام با سمّ مأمون به شهادت رسیده است. این رساله تاکنون خطی بوده و متن آن برای نخستین بار در انجا چاپ شده است.

کلیدواژه‌ها: امام رضاعليه‌السلام / شهادت / مسمومیّت / ولایت‌عهدی / الرساله **المأمونية** / شریف رازی، عباسقلی.

*. پژوهشگر. حوزه علمه قم.

مقدمه

نویسنده این رساله، فقیه گمنام مرحوم شیخ عباسقلی شریف رازی (۱۲۹۱– ۱۳۷۴ ق.) از شاگردان آخوند خراسانی و سید محمد کاظم یزدی است. وی پس از گذران مقدمات در زادگاهش تهران، به نجف رفت، بعد از تکمیل تحصیلات به مشهد بازگشت، در سالهای اخیر اقامت تهران را برگزید و در آنجا در گذشت.

مرحوم رازی، از محدث نوری و سید عبدالحسین اصفهانی اجازه روایت حدیث نیز داشت و سخت گمنام مانده، به گونه‌ای که در منابع تراجم، کمتر از او نام برده‌اند. او در فقه و اصول تسلّط داشت، چنانکه از کتاب‌های فقهی و اصولی او بر می‌آید که این کتاب‌ها را بین سی تا چهل سالگی نوشته است. همچنین نقدهای او بر نویسندهٔ مسیحی زمان خود، جایگاهش در کلام و عقاید را می‌رساند.

خوشبختانه بیست اثر از آثار مکتوب او در کتابخانه آستان قدس رضوی موجود است، از جمله:

- تفسیر: الاغلاط و الفوائد – نقدی بر تفسیر ملا صدرا؛ الفوائد التفسیریة – تعلیقات بر تفسیر فخر رازی
- فلسفه: الجمل الاشراقیة – نقدی بر شرح حکمة الاشراق شیرازی.
- عقاید: ازاحة الاباطیل، داحر الشیطان، هر دو در ردّ ینابیع الاسلام نوشته تیز دال مسیحی
- فقه: حاشیه نجاة العباد صاحب جواهر، حاشیة النخبة، چند رساله فقهی، الفوائد الفقهیة.
- اصول: تقریرات دروس آخوند خراسانی، تلخیص آن به نام مهذّب الدروس، منتخب الاصول
- حدیث: مستطرفات البحار، منتخب برخی از مجلدات بحار الانوار علامه مجلسی

مؤلف در سال ۱۳۴۱ قمری (در سنّ پنجاه سالگی) شرح حال خود را در رساله‌ای تحت عنوان "*مرآت الاحوال*" نوشته که نسخه آن کتاب ° مانند دیگر کتابهای یاد شده – در کتابخانه رضوی موجود است.

در باره مؤلف، تنها منبع مستقلّ و مفصّل، مقالهٔ "*فقیه گمنام شیخ عباسقلی شریف رازی*" نوشته امراله شجاعی است که در فصلنامه *میراث شهاب*، شماره ۷۰، زمستان ۱۳۹۱، ص ۱۲۱–۱۳۲ آمده و این مقدمه با اقتباس و تلخیص از آن نوشته شده است.

الرساله *المأمونیه*، یکی از آثار مرحوم شریف رازی است که در آن، به کلام سید ابن طاووس و علی بن عیسی اربلی صاحب *کشف الغمه* در مورد امام رضا علیه‌السلام پرداخته و ثابت کرده که نمی‌توان شکّ داشت که مأمون، حضرتش را مسموم کرده است. این رساله نخستین اثر این دانشور گمنام است که در شصتمین سالگرد ارتحال ایشان منتشر می‌شود. نسخه اصل رساله در ۹ برگ به خط مؤلف، به شماره ۸۵۴۲ در کتابخانه آستان قدس رضوی موجود است که تصحیح و تحقیق براساس آن انجام شده است.

والحمدلله اولاً و آخراً، و صلی الله علی محمد و آله الاطهار.

/ ۱ /بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف الخلائق محمدٍ و آله الطيبين الطاهرين، و لعنة الله على أعدائهم من الأولين و الآخرين إلى يوم الدين.

و بعد، لما رأيت بلوغ سنين الهجرة إلى أواخر المئة الرابعة بعد الألف، و لم ينكشف الغطاء بعد عن خبث ذات المأمون اللعين بن اللعين، و تزويراته و حيله الدقيقة التي سمّوه لذلک بشيطان الفقهاء و فقيه الشياطين؛ فإن مسموميّة الرضا – صلوات الله و سلامه عليه – و قتله بذلک، بأمر هذا اللعين مما لا يستريب فيه المتطلّع على ما نذكره في هذه الرسالة، ان شاء الله.

و مع ذلک ترى جمله من الأعاظم، كابن طاوس و الإربلي و شركائهما – رحمهم الله – بين نافٍ و متردّد و ظانٍّ؛ و ليس ذلک لغموض في المسألة، بل لقلّة الكتب و الدفاتر في تلک القرون التي لم يخترع فيها صنعة الطبع، و عدم إمكان تجمع النسخ جميعهاً. و من هنا كان أغلب التتبعات ناقصة، و إن كان المتتبّع من الفحول و الأكابر، كمن سمعت. و إنّي لما وفّقني الله سبحانه لمقدار وافٍ من التتبع و ضبط ما وجدته من الأمور المرتبطة في مجامعي، رأيت جمعها في هذه الرسالة تسهيلاً لكشف الغطاء و دفع العناء، و جعلتها هديّة للسُّدّة السنية و الحضرة الملكوتية الرضويّة – عليه و على آبائه و أولاده المعصومين سلام الله–.

و لا يخفى عليک أنّ الغرض من هذه الرسالة ذكر ما عثرت عليه من المقالات و القرائن، و الحكايات المورثة للقطع بشهادة الرضا – سلام الله عليه – بسمّ المأمون – عليه لعائن الله – من غير دعوى الحصر/ ۲/ و لا لحاظ الترتيب؛ فيصحّ لمن عثر على غير ما ذكرناه أن يزيد عليه و يلحقه به، كما يصحّ لمن رام الترتيب بين المتقدّم و المتأخّر من المذكورات أن ينبّه عليه، فإنّ وقتنا لا يسع لذلک.

و حينئذ فنقول: انّ ما يستفاد منه القطع بالشهادة أمور منضمّة:

أحدها: مقالة أبي بكر الخوارزمى– رحمه الله – المعاصر للديالمة تقريباً، و هو فى الأدبية، و التاريخ و إنشاء الرسائل اللطيفة و المقالات المليحة الأدبية، و سائر الفضائل المعتبرة لمن له رتبة الندامة للسلاطين و الوزراء و المكاتبة معهم؛ كان فخراً للشيعة و ملجأً لهم.

و لذا كاتبه شيعة نيسابور، و هو فى الشامات أو ما يقاربها شاكين من مظالم معانديهم بنيسابور؛ فأجابهم رحمه الله بتسليتهم و صبرهم و اقتفائهم بمن تقدمهم من الشيعة. فذكر لهم فهرساً المظالم التيمية و العدوية و الأموية و العباسية، و أمر بالصبر و التحمل كما صبروا.

و ذكر فى ما ذكر ما لفظه: «و مات موسى بن جعفر فى حبس هارون، و سمّ علي بن موسى بيد المأمون».

و هذه المكاتبة مضبوطة في رسالته المطبوعة مراراً، المعروفة برسالة أبي بكر الخوارزمي، و قد راجعتها و نقلت ما سمعت بعين ألفاظه.

و هذه المقالة لما كانت من الخوارزمي، الذي هو في طبقته كشيخنا المفيد قدّس سرّه في طبقته من الأئمّة في التحقيق و التدقيق. كيف لا؟ و هو كان في الأدبية و العربية و المهمّات التاريخية و حوادث القرون الخالية مرجعاً لفضلاء الوزراء و رجال عصره، كما ينبىء عن ذلک مكاتباته معهم المضبوطة في تلک الرسالة كان ينبغي عدّها دليلاً مستقلّاً برأسه.

ثانيها: مقالة القفطي في كتابه أخبار الحكماء و قد طبع بمصر، و راجعت نسخة منه في مكتبة الرضا – سلام الله عليه –.

و هذا الرجل جمال الدين يوسف كان من الوزراء و توفّي في سنة ۶۴۶ ، و لا يحضرني الآن من ترجمته أزيد من ذلک.

لكن يستفاد من كلماته أنّه كان من فرسان هذا الميدان. ذكر فى صفحة ۱۴۹ من النسخة الملحوظة ما لفظه:

عبدالله بن سهل بن نوبخت المنجّم.

هذا منجّم مأموني كبير القدر في صناعته، يعلم المأمون قدره في ذلک[1].

و كان المأمون قد رآى آل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب – سلام الله عليه – متخشين مختفين من خوف المنصور، و من جاء بعده من بني العباس و رأى العوام قد خفيت عنهم امورهم بالإختفاء.

فظنّوا بهم ما يظنّونه بالأنبياء عليهم السلام، و يتفوهون في صنعتهم بما يُخرجهم من الشريعة من التغالي، فأراد معاقبة العامّة على هذا الفعل. ثمّ فكر إنّه إذا فعل هذا بالعوام زادهم إغراءاً به، فنظر فى هذا الأمر نظراً دقيقاً، و قال: لو ظهروا للناس و رأوا فسق الفاسق منهم، و ظلم الظالم لسقطوا من أعينهم، و لا نقلب شكرهم لهم ذمّاً...

ثم قال: إنّ أمرناهم بالظهور خافوا و استتروا و ظنّوا بنا سوءاً إذاً، فالرأى أن نقدم أحدهم، و نظهره لهم إماماً، فإذا رأوا هذا، نسوا و ظهروا، و أظهروا ما عندهم من الحركات الموجودة في الآدميين.

فيتحقّق للعوام حالهم و ما هم عليه مما خفي بالإختفاء، فإذا تحقّق ذلک، أزلت من أقمتُه و رددت الأمر إلى حالته الأولى، و قوي هذا الرأى عنده، و كتم باطنه عن خواصّه، و أظهر للفضل بن سهل أنّه يريد أن يقيم إماماً من آل علي و افتكر [كذا] هو و هو في من يصلح. فوقع إجماعهما على الرضا – سلام الله عليه –.

فأخذ الفضل بن سهل[2] في تقرير ذلک و ترتيبه و هو لا يعلم باطن الأمر، و أخذ فى إختيار وقت لبيعة الرضا عليه السلام ، فاختار طالع السرطان، و فيه المشترى.

قال عبدالله بن سهل بن نوبخت: أردت أن أعلم نية المأمون فى هذه البيعة، و أنّ باطنه كظاهره أم لا، لأنّ الأمر عظيم. فانفذت إليه قبل العقد رقعةً مع ثقة من خدمه، و كان يجيء في مهم أمره، و قلت له: إنّ هذه البيعة في الوقت الذي اختاره ذوالرياستين لا تتمّ بل تنقص، لأنّ المشتري و إن كان في بيت شرفهٍ / ۴/ فإنّ السرطان برج منقلب، و في الرابع و هو بيت العاقبة المريخ و هو نحسٌ. و قد غفل ذوالرياستين [عن] هذا.

فكتب إليّ: قد وقفت على ذلک، أحسن الله جزاک، فاحذر كلّ الحذر أن تنبّه ذا الرياستين على هذا؛ فإنّه إن زلّ عن رأيه علمتُ أنّک أنت المنبّه له.

---

١. ما يبالى فإنه على هو الذى ثبّطه و أصرّ عليه بالصبر فى محاربة أخيه و ضمن له الغلبة و السلطنة بقواعد التنجيم

٢. و هو وزيره الوحيد الذي أعطا المنصبين: السيف و القلم، و لقبه ذوالراسيتين.

فهمّ ذوالرياستين بذلک، فما زلت أصوّب رأيه خوفاً من اتّهام المأمون لي، حتّى مضى أمر البيعة، فسلمت من المأمون. انتهى.

و هذه المقالة، و إن لم يتعقب بذكر السمّ و الشهادة، لكنّها تكفّلت من المقدّمات ما يشرف الفهيم على القطع بالنتيجة.

لكن لما كانت جملة، و كتم باطنه عن خواصه مظنة لسؤال سائل، فكيف تبيّن هذا المكتوم حتّى صار تاريخياً، لم يكن في جوابه أحسن من إرخاء عنان الكلام في الجملة لكي يتبيّن وجه التبيّن.

فنقول: لا تأمّل لمن تأمّل في التواريخ أنّ انتقال الدولة العظيمة الإسلامية من بني أمية إلى بني العباس الذي نسبه القوم – أعني عامّة المورّخين – إلى أبي مسلم الخراساني، ليس على ما ينبغي؛ فإنّ سعة الممالک الإسلامية بعد تلک الفتوحات العديدة و أبّهة الإسلام في الصدور، كانا أعظم من تبدّل دولته بيد عبد من العبيد الذي ترقى بحسن الخدمة شيئاً فشيئاً، إلى أن رأوه أهلاً لحمل لواء حرب الإنقلاب في الأصقاع البعيدة عن الذكر.

بل الملاک في تأثير إقداماته اختلاط الأمر و التباسه على عموم الطبقات، بمعنى أنّ إلقائات أبي مسلم و شركائه إلى رؤساء الجند و أُمراء البلدان و المتنفذّين كانت من التمويه و التلبيس، بحيث أولدت في النفوس أنّ غرضه إرجاع الخلافة إلى بني علي عليهم السلام؛ فإنّ فضائلهم و مكارمهم كانت منفرسة فى الصدور، سيّما بعد وقعة الصفين و فجيعة الطفّ و فضيحة الحرّة، و غيرها مما تواترت من معانديهم المتغلّبين.

و شيعة علي و أولاده عليهم السلام و إن اجتثوا و استؤصلوا في تلک الأعصار، لكنّ الحقّ لم ينطمس و لا ينطمس و إن قلّ أهله.

و بالجملة فهذا الالتباس هو الذى جنّد لأبي مسلم الجنود، و سهل للأكابر و الرؤساء انقياده و متابعته، لكن بعد الانتقال و تبدّل الدولة بجلوس السفاح – لعنه الله – على دست الخلافة، انكشفت السريرة و تبيّنت الدخيلة / ۵ / و علموا الخواصّ من الشيعة أن لا رادّ لقضاء الله.

و بالجملة، بذلک حدث فى المسلمين اضطرابٌ جديد و تحيّر شديد؛ و غلب على بني العباس المؤسّسين خوف قوي من حيث بروز تغلّبهم، فخافوا على سلطانهم السقوط و الزوال، فأخذوا في إفناء كلّ من ظنّوا بهم سوءاً.

فقتل المنصور أو السفاح أبا مسلم، و شرع في بني علي و شيعتهم بالحبس و القتل، و غيرهما من التفاصيل المزعجة المزبورة فى التواريخ.

هذه أحوال بني العباس المتغلّبين على الخلافة عن النبى – صلى الله عليه وآله وسلم – و أمّا بنو علي فهم مع خوفهم من الطواغيت كانوا لا يتسامحون في الموعظة و التنبيه على الحقّ المغصوب. و لذا كانت عدّة من شبانهم قد خرجوا في هذه التغلّبات على طواغيتهم.

و لما كثرت الانقلابات في الممالک الإسلامية فى زمن مأمون لطول محاربته مع الأمين أربع سنين و أزيد – بحيث انقسمت الممالک إلى غربية مركزها البغداد، و شرقية مركزها طوس – كثر الخارجون من آل علي عليه السلام، فانحازت الحجاز و الشامات و العراق و غيرها عن سلطة مأمون.

و حينئذ تحيّر بعد قتل أخيه في كيفية ضبط الأصقاع و النواحي؛ فرآه عسيراً جداً بل ممتنعاً عادةً، لانتشار تدليسهم في أساس السلطنة، كأمير من طرف، و استيلاء غير واحد من بني علي عليه السلام على اطراف المملكة من طرف آخر.

فتفكّر طويلاً و شاور الرجال كثيراً، إلى أن ولّته شيطنته و دهاؤه إلى اختيار عقد البيعة للرضا من آل محمد – عليهم الصلوة و السلام – على خبايا في زواياه، كما ينشرح لک إن شاء الله.

فإنّ هذاالتدبير في مثل هذا المقام الخطير مما لا مبدّل عنه؛ فإنّه بظاهره إرجاع للخلافة إلى مركزها، و به يرتفع خروج الخارجين و عناد المعاندين من أهل الحقّ و غيرهم عدا بني العباس، و هم بالنسبة إلى غيرهم من المسلمين طائفة قليلة.

و من هنا يتّضح لک / ۶/ سقوطُ السؤال: كيف تبيّن هذا المكتوم؛ فإنّ مثل هذا التدبير العظيم في مثل هذا الأمر الخطير لا يتحصّل بمجرّد التفكّر و التدبّر، بل لابدّ فيه من المذاكرة مع الخواصّ و المشاورة.

نعم، بعد الجرح و التعديل بين الآراء و الأقوال، و أخذ الرأي الأرجح لابدّ من كتمانه؛ لكن الخواص و المحارم – و لا سيّما مثل عبدالله بن سهل المنجّم الكبير – يفهمون ما عقد المأمون قلبه عليه، و إن لم يصرّح لهم تفرعناً، و لم يستوضحوا إحتشاماً، لكن كلّ سرٍّ جاوز الإثنين شاعٍ، و لم يضر أحد شيئاً إلّا و يظهر من فلتات لسانه؛ فالمكتوم مكتوم على بعض الوجوه لا مطلقاً، بحيث لم يفهمه أحد من خواصّه ولو من فلتات لسانه، فإنّ ذلک في مثل ذلک من الممتنعات و المحالات.

و مما ذكرنا يتّضح أنّ عقده – عليه اللعنة – البيعةَ للرضا عليه السلام كان آخر سهم من كنانته للاستقرار سلطنته؛ و إنّ ما ذكر في صدر مقالة القفطي من أنّ اختفاء آل علي صار سبباً لظنّ العوام في

حقّهم ما كانوا يظنّونه في حقّ الأنبياء– الخ ؛ لو صدق صدوره من المأمون، فهو تمويهٌ منه تحفظاً على أبهّة السلطنة، فلا تغفل.

ثمّ إنّ هذا كلّمه بعد فرض وروده السؤال، و إنّ المأمون كتم الأمر إلى موته، و لو قلنا بأنّ الأمر كان معلوماً من أدلّة و إن لم يعلنوه – كما هو الحق – فلا سؤال رأساً.

ثالثها: مقالة أبي الفرج الإصفهاني علي بن الحسين صاحب كتاب *الأغاني*، الذى أغنى صاحب بن عباد الوزير عن حمل أحمال كتبه في الأسفار بكتابه *الأغاني*، و إن كان فيه بعض الاشتباهات و الأغلاط.

و بالجملة، له من بين المورّخين شأن من الشأن، بحيث يستندون إلى أقواله؛ و له كتاب آخر سمّاه مقاتل الطالبيّين، أتمّه في سنة ۳۱۳، و توفّي في سنة ۳۵۶.

قال في أواخر المقاتل في أحوال عبدالله بن موسى بن عبدالله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ما لفظه:

و أخبرنى جعفر بن محمد الورّاق الكوفي قال: حدثني عبدالله بن علي بن عبيدالله العلوي الحسيني، عن أبيه، قال:

كتب المأمون إلى عبدالله بن موسى و هو متوارٍ منه يعطيه الأمان، و يضمن له أن يولّيه العهد بعده، كما فعل بعلى بن موسى عليهما السلام ؛ و يقول: ما ظننتُ أنّ أحداً من آل أبي طالب يخافني بعد ما عملته بالرضا عليه السلام؛ و بعث بالكتاب إليه.

فكتب إليه عبدالله بن موسى: «وصل كتابک، و فهمته، تحيلنى فيه من نفسى حيل القانص القنص[1]، و تحتال على حيلة المغتال القاصد لسفک دمي، / ۷/ و عجبت من ذلک العهد و ولايته لي بعدک، كأنّک تظنّ أنّه لم يبلغني ما فعلته بالرضا عليه السلام، ففي أيّ شيء ظننت أنّي أرغب من ذلک؟ أفي الملک الذي قد غرّتک نضرته و حلاوته؟ فوالله لئن أقذف و أنا في حيّ في نار تتأجّج أحبّ إلىّ أن آلى أمراً بين المسلمين، أو أشرب شربة من غير حلّها مع عطش شديد قاتل أم في العنب المسموم الذي قتلت به الرضا عليه السلام أم ظننت أنّ الاستتار قد مهّلنى و ضاق به صدري؟

فوالله انّى لذلک و لقد مللت الحيوة و أبغضت الدنيا. و لو وسعنى فى دينى أن أصنع يدى فى يدک حتى تبلغ من قبلى مرادک لفعلت ذلک، و لكن الله قد خطر علىّ المخاطرة بدمى. و

۱. القانص يعنى: الصايد، و القنص يعنى: الصيد.

ليتک قدرت عليّ من غير أن ابذل نفسی لک فقتلتنی، و لقيت الله عزوجل بدمی و لقيته قتيلاً مظلوماً، فاسترحت من هذه الدنيا

و اعلم أنّي رجل طالب النجاة لنفسي و اجتهدت في ما يرضى الله تعالى عنّي و في عمل أتقرّب إليه، فلم أجد رأياً يهدي إلى شيء من ذلک.

فرجعت إلى القرآن الذي فيه الهدى و الشفاء، فتصفّحت سورة سورةً و آيةً آيةً، فلم أجد شيئاً أزلف للمرء عند ربّه جلّ و عزّ من الشهادة في طلب مرضاته.

ثمّ تتبّعته تأمّل الجهاد، آيّه أفضل و لأيّ صنف، فوجدته جلّ و علا يقول: قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة، فطلبت أيّ الكفار أضرّ على الإسلام و أقرب من موضعي.

فلم أجد أضرّ على الإسلام منک، لأنّ الكفار أظهروا كفرهم، فاستبصر الناس فی أمرهم، و عرفوهم فخافوهم، و أنت ختلت المسلمين بالإسلام و أسررت الكفر، فقتلت بالظنة و عاقبت بالتهمة، و أخذت المال من غير حلّه علي، فأنفقته فی غير حلّه، و شربَت الخمر المحرّمة صراحاً، و أنفقت مال الله على الملهين و أعطيته المغنّين، و منعته من حقوق المسلمين؛ فغششت بالإسلام و أحطت بأقطاره إحاطة أهله، و حكمت فيه / ٨/ للمشرک، و خالفت الله و رسوله في ذلک خلاف المضادّ المعاند.

فإن يسعدنی الدهر، و يغنينی الله عليک بأنصار الحقّ، ابذل نفسي في جهادک بذلاً يرضيه منّي، و إن يمهلک و يؤخّرک ليجزيک بما تستحقّه في منقلبک أو تسخر منّي الأيّام قبل ذلک فحسيبي من سعيي ما يعلمه الله عزوجل من نيتي، و السلام».

و لم يزل عبدالله متوارياً إلى أن مات في ايام المتوكل.

فحدّثنی أحمد بن سعيد، قال: حدّثني يحيى بن الحسن، قال: حدثِنی إسماعيل بن يعقوب، قال: سمعت محمد بن سليمان الرسّی يقول:

نُعي عبدالله بن موسى إلى المتوكّل صبح أربعة عشرة ليلة من يوم مات، و نُعي له أحمد بن عيسى بعده فاغتبط[1] بوفاتهما، و سرّ إذ كان يخافهما خوفاً شديداً، و يحذر حركتهما لما يعلم من فضلهما، و استنصار الشيعة الزيدية فيهما و طاعتهم لها لو أرادا الخروج عليه، فلما ماتا أمن و اطمأنّ فما لبث بعدهما إلّا أسبوعاً حتّى قتل. انتهى مقالة أبي الفرج»

أقول: و هذه المقالة لاشتمالها على مقالة عبدالله بن موسى الذي كان من مبرّزي آل علي عليه السلام و أُولى الفضائل و المناقب من العلم و العمل و الشجاعة و العظمة بين الناس – بحيث كان بنو

---

١. اغتباط: خوشحال شدن.

العباس المتغلّبون على الخلافة يهابونه و يخافونه على سلطانهم، كما سمعت – كان يغنينا عن ذكر بقية المقالات و الشواهد.

بل كان ينبغى للمتأمّل الاقتصار عليه فى جميع خصوصيات ما قصدنا إثباتها، من ابتناء عقد الولاية على الحيلة، و من قتله الرضاعليه‌السلام بالسّمّ، و من التوصّل بعقد الولاية لواحد من عظماء آل علي‌عليه‌السلام إلى تجمع البقية عنده؛ لكى يفنيهم بالسهولة، كما يشهد له مهاجرة جمع منهم‌عليهم‌السلام إلى طوس بعد مسافرة الرضاعليه‌السلام... إلى غير ذلک مما يستفاد من كلمة عبدالله: «و أسررت الكفر... الخ» فإنّ أهل العشيرة أدرى بآحادها، و أهل كلّ عصر أخبر بوقايعه؛ لكنّا نقتصر بل نذكر جميع ما عثرنا عليه تأكيداً للحجّة على من خالفنا من الأجلّة.

رابعها: مقالة الصدوق قدس سرّه، المنغمر فى بحار أخبار أهل البيت، الذي اعترف جميع من بعده بعظمته و علوّ مقامه.

قال، كما نقله المجلسي قدس سره / ۹/ في المجلد الرابع من بحار الأنوار بعد خبري عمران الصابي و سليمان المروزي ما لفظه:

قال الصدوق في الكتابين (يعنى: التوحيد و العيون):

كان المأمون يجلب على الرضا – صلوات الله عليه – من متكلّمي الفرق و أهل الأهواء المضلّة كلّ من سمع به، حرصاً على انقطاع الرضاعليه‌السلام عن الحجة مع واحد منهم[1]؛ و ذلک حسداً منه و لمنزلته من العلم .

فكان‌عليه‌السلام لا يكلمه أحد إلّا أقرّ له بالفضل، و التزم الحجّة له عليه؛ لأنّ الله تعالى يأبى إلّا أن يُعلى كلمته، و يتمّ نوره، و ينصر حجّته.

و هكذا وعد في كتابه و قال: *إنّا لننصر رسلنا و الذين آمنوا فى الحيوة الدنيا*. يعنى بالذين آمنوا: الأئمّة الهداة و أتباعهم العارفين بهم، و الآخذين عنهم، ينصرهم بالحجّة على مخالفيهم ما داموا في الدنيا، و كذلک يفعل بهم في الآخرة، و إنّ الله لا يخلف الله وعده. انتهى.

أقول: و هذه المقالة يشبه ما مرّ من القفطي، فإنّ هذه ايضاً غير مصرّحة بالقتل بالسّمّ، لكن حرص اللعين على انقطاع مثل الرضاعليه‌السلام في المناظرات، و لو مرّة كما ستسمعه في ما يأتى، مع حسده البالغ أعلى رتبته تنافساً على الملک و السلطنة، كما سمعت في كلمات عبدالله بن موسى يشرفان

۱. كما يتّضح بمراجعة باب المناظرات للرضا عليه‌السلام من رابع *البحار* و مست .رفه « منه».

على القطع بأنّ غرض اللعين من هذه المقدّمات إغفال الناس و إعدام النفس الزكية – سلام الله عليها –.

خامسها: مقالة حسن بن محمد النوفلي ثمّ الهاشمي، كما نقله المجلسي رحمه الله في رابع البحار في باب مناظرات الرضا – صلوات الله عليه – عن العيون و التوحيد و الاحتجاج. يقول الحسن:

لَمَّا قَدِمَ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا – عليهما صلوات الله – عَلَى الْمَأْمُونِ، أَمَرَ الْفَضْلَ بْنَ سَهْلٍ أَنْ يَجْمَعَ لَهُ أَصْحَابَ الْمَقَالاتِ مِثْلَ الْجَاثَلِيقِ وَ رَأْسِ الْجَالُوتِ وَ رُؤَسَاءِ الصَّابِئِينَ وَ الْهِرْبِذِ الْأَكْبَرِ[1] وَ أَصْحَابِ ذُرْهَشْتَ وَ فسطاط الرُّومِيِّ وَ الْمُتَكَلِّمِينَ لِيَسْمَعَ كَلَامَهُ وَ كَلَامَهُمْ، فَجَمَعَهُمُ الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ ثُمَّ أَعْلَمَ الْمَأْمُونَ بِاجْتِمَاعِهِمْ، فَقَالَ الْمَأْمُونُ: أَدْخِلْهُمْ عَلَيَّ، فَفَعَلَ. فَرَحَّبَ بِهِمُ الْمَأْمُونُ فَقَالَ لَهُمْ: إِنِّي إِنَّمَا جَمَعْتُكُمْ لِخَيْرٍ وَ أَحْبَبْتُ أَنْ تُنَاظِرُوا ابْنَ عَمِّي هَذَا / ١٠/ الْمَدَنِيَ الْقَادِمَ عَلَيَّ، فَإِذَا كَانَ بُكْرَةً فَاغْدُوا عَلَيَّ وَ لَا يَتَخَلَّفْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ، فَقَالُوا: السَّمْعَ وَ الطَّاعَةَ، نَحْنُ مُبْكِّرُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّوْفَلِيُّ: بَيْنَا نَحْنُ فِي حَدِيثٍ لَنَا عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، إِذْ دَخَلَ عَلَيْنَا يَاسِرٌ وَ كَانَ يَتَوَلَّى أَمْرَ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، فَقَالَ لَهُ: يَا سَيِّدِي إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ، وَ يَقُولُ: فِدَاكَ أَخُوكَ! إِنَّهُ اجْتَمَعَ إِلَيَّ أَصْحَابُ الْمَقَالاتِ وَ أَهْلُ الْأَدْيَانِ وَ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْ جَمِيعِ الْمِلَلِ، فَرَأْيُكَ فِي الْبُكُورِ عَلَيْنَا إِنْ أَحْبَبْتَ كَلَامَهُمْ وَ إِنْ كَرِهْتَ ذَلِكَ فَلَا تَتَجَشَّمْ، وَ إِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ نَصِيرَهم إِلَيْكَ خَفَّ ذَلِكَ عَلَيْنَا.

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: صلوات الله عليه، أَبْلِغْهُ السَّلَامَ وَ قُلْ لَهُ: قَدْ عَلِمْتُ مَا أَرَدْتَ وَ أَنَا صَائِرٌ إِلَيْكَ بُكْرَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّوْفَلِيُّ: فَلَمَّا مَضَى يَاسِرٌ الْتَفَتَ إِلَيْنَا، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا نَوْفَلِيُّ أَنْتَ عِرَاقِيٌّ وَ رِقَّةُ الْعِرَاقِيِّ غَيْرُ غَلِيظَةٍ، فَمَا عِنْدَكَ فِي جَمْعِ ابْنِ عَمِّكَ عَلَيْنَا أَهْلَ الشِّرْكِ وَ أَصْحَابَ الْمَقَالاتِ؟ فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، يُرِيدُ الامْتِحَانَ، وَ يُحِبُّ أَنْ يَعْرِفَ مَا عِنْدَكَ. وَ لَقَدْ بَنَى عَلَى أَسَاسٍ غَيْرِ وَثِيقِ الْبُنْيَانِ، وَ بِئْسَ وَ اللَّهِ مَا بَنَى.

فَقَالَ عليه السلام لِي: وَ مَا بِنَاؤُهُ فِي هَذَا الْبَابِ؟

---

١. الهربذ كزبرج: عالم الهند و المجوس و المراد هنا الثاني.

قُلْتُ: إِنَّ أَصْحَابَ الْكَلَامِ وَ الْبِدَعِ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الْعَالِمَ لَا يُنْكِرُ غَيْرَ الْمُنْكَرِ، وَ أَصْحَابُ الْمَقَالاتِ وَ الْمُتَكَلِّمُونَ وَ أَهْلُ الشِّرْكِ أَصْحَابُ إِنْكَارٍ وَ مُبَاهَتَةٍ[1]؛ إِنِ احْتَجَجْتَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ قَالُوا: صَحِّحْ وَحْدَانِيَّتَهُ. وَ إِنْ قُلْتَ: إِنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، قَالُوا: أَثْبِتْ رِسَالَتَهُ، ثُمَّ يُبَاهِتُونَ الرَّجُلَ وَ هُوَ يُبْطِلُ عَلَيْهِمْ بِحُجَّتِهِ، وَ يُغَالِطُونَهُ حَتَّى يَتْرُكَ قَوْلَهُ، فَاحْذَرْهُمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: فَتَبَسَّمَ عليه‌السلام، و قَالَ: يَا نَوْفَلِيُّ! أَ فَتَخَافُ أَنْ يَقْطَعُونِي عَلَيَّ حُجَّتِي؟ قُلْتُ: لَا وَ اللَّهِ، مَا خِفْتُ عَلَيْكَ قَطُّ، وَ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يُظْفِرَكَ اللَّهُ بِهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَقَالَ عليه‌السلام لِي: يَا نَوْفَلِيُّ! أَ تُحِبُّ أَنْ تَعْلَمَ مَتَى يَنْدَمُ الْمَأْمُونُ؟

قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ عليه‌السلام: إِذَا سَمِعَ احْتِجَاجِي عَلَى أَهْلِ التَّوْرَاةِ بِتَوْرَاتِهِمْ، وَ عَلَى أَهْلِ الْإِنْجِيلِ بِإِنْجِيلِهِمْ، وَ عَلَى أَهْلِ الزَّبُورِ بِزَبُورِهِمْ، وَ عَلَى الصَّابِئِينَ بِعِبْرَانِيَّتِهِمْ، وَ عَلَى الْهَرَابِذَةِ بِفَارِسِيَّتِهِمْ، وَ عَلَى أَهْلِ الرُّومِ بِرُومِيَّتِهِمْ، وَ عَلَى أَصْحَابِ الْمَقَالاتِ بِلُغَاتِهِمْ، فَإِذَا قَطَعْتُ كُلَّ صِنْفٍ وَ دَحَضَتْ / ١١/ حُجَّتُهُ وَ تَرَكَ مَقَالَتَهُ وَ رَجَعَ إِلَى قَوْلِي، عَلِمَ الْمَأْمُونُ أَنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي هُوَ بِسَبِيلِهِ لَيْسَ هو بِمُسْتَحَقٍّ لَهُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ تَكُونُ النَّدَامَةُ مِنْهُ، وَ لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

فَلَمَّا أَصْبَحْنَا أَتَانَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! ابْنُ عَمِّكَ يَنْتَظِرُكَ، وَ قَدِ اجْتَمَعَ الْقَوْمُ، فَمَا رَأْيُكَ فِي إِتْيَانِهِ؟

فَقَالَ لَهُ الرِّضَا عليه‌السلام: تَقَدَّمْنِي، فَإِنِّي سَائِرٌ إِلَى نَاحِيَتِكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ عليه‌السلام وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَ شَرِبَ شَرْبَةَ سَوِيقٍ، وَ سَقَانَا مِنْهُ. ثُمَّ خَرَجَ وَ خَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى الْمَأْمُونِ، فَإِذَا الْمَجْلِسُ غَاصٌّ بِأَهْلِهِ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ فِي جَمَاعَةِ الطَّالِبِيِّينَ وَ الْهَاشِمِيِّينَ وَ الْقُوَّادُ حُضُورٌ. فَلَمَّا دَخَلَ الرِّضَا صلوات الله عليه، قَامَ الْمَأْمُونُ وَ قَامَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَ جَمِيعُ بَنِي‌هاشِمٍ. فَمَا زَالُوا وُقُوفاً وَ الرِّضَا عليه‌السلام جَالِسٌ مَعَ الْمَأْمُونِ حَتَّى أَمَرَهُمْ بِالْجُلُوسِ فَجَلَسُوا، فَلَمْ يَزَلِ الْمَأْمُونُ مُقْبِلًا عَلَيْهِ يُحَدِّثُهُ سَاعَةً.

ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَى الْجَاثَلِيقِ، فَقَالَ: يَا جَاثَلِيقُ! هَذَا ابْنُ عَمِّي عَلِيُّ بْنُ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، وَ هُوَ مِنْ وُلْدِ فَاطِمَةَ بِنْتِ نَبِيِّنَا صلى الله عليه و آله، وَ ابْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه‌السلام ، فَأُحِبُّ أَنْ تُكَلِّمَهُ وَ تُحَاجَّهُ وَ تُنْصِفَهُ[2].

---

۱. بهت الرجل: اتی بالبهتان.

۲. *بحار الانوار*، ج ۰۰، ص ۲۹۹-۳۱۱.

أقول: ثمّ شرعا في المناظرة الطويلة التي نقلناها في كتابنا مستطرف البحار، و فعل الرضا– صلوات الله عليه – بكلّ واحد من هؤلاء المجادلين ما قاله للنوفلي.

أيضاً: مقالة أخرى للنوفلي المتقدّم عن التوحيد و العيون، كما في البحار، عن الحسن بن محمد النوفلي يقول:

قَدِمَ سُلَيْمَانُ الْمَرْوَزِيُ مُتَكَلِّمُ خُرَاسَانَ عَلَى الْمَأْمُونِ، فَأَكْرَمَهُ وَ وَصَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَمِّي عَلِيَّ بْنَ مُوسَى قَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْحِجَازِ وَ هُوَ يُحِبُّ الْكَلَامَ وَ أَصْحَابَهُ، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَصِيرَ إِلَيْنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ لِمُنَاظَرَتِهِ. فَقَالَ سُلَيْمَانُ: يَا أَمِيرَالْمُؤْمِنِينَ! إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَسْأَلَ مِثْلَهُ فِي مَجْلِسِكَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ بَنِي‌هَاشِمٍ، فَيَنْتَقِصَ عِنْدَ الْقَوْمِ إِذَا كَلَّمَنِي، وَ لَا يَجُوزُ الِاسْتِقْصَاءُ عَلَيْهِ.

قَالَ الْمَأْمُونُ: إِنَّمَا وَجَّهْتُ إِلَيْكَ لِمَعْرِفَتِي بِقُوَّتِكَ، وَ لَيْسَ مُرَادِي إِلَّا أَنْ تَقْطَعَهُ عَنْ حُجَّةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ. فَقَالَ سُلَيْمَانُ: حَسْبُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، اجْمَعْ بَيْنِي وَ بَيْنَهُ وَ خَلِّنِي وَ الذَّمَ، فَوَجَّهَ الْمَأْمُونُ إِلَى الرِّضَا صلوات الله عليه، و قَالَ: إِنَّهُ قَدْ قَدِمَ عَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مَرْوَ، وَ هُوَ واحد خُرَاسَانَ مِنْ أهل الْكَلَامِ، فَإِنْ خَفَّ عَلَيْكَ أَنْ تَتَجَشَّمَ الْمَصِيرَ إِلَيْنَا فَعَلْتَ فَنَهَضَ عليه صلوات الله لِلْوُضُوءِ، وَ قَالَ: /١٢/ تَقَدَّمُونِي...[1]

أقول: و فعل شبل حيدرة بسليمان ما فعل بأضرابه فى المجلس المتقدّم، لكن الناظر في مقاولات اللعين بن اللعين في عقد المجلسين، يرى أنّ الداعي له على ذلک لم يكن إلّا العداوة و البغض.

سادسها: مقالة أبي الصلت الهروي المنقولة في الثاني عشر من البحار عن العيون له، و العلل و الأمالى، كما نقلناها في المستطرف في باب ولاية العهد و علة قبوله. قال:

قَالَ الْمَأْمُونُ للرضا صلوات الله عليه: فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَعْزِلَ نَفْسِي عَنِ الْخِلَافَةِ وَ أَجْعَلَهَا لَكَ وَ أُبَايِعَكَ. فَقَالَ لَهُ الرِّضَا صلوات الله عليه: إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْخِلَافَةُ لَكَ وَ جَعَلَهَا اللَّهُ لَكَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْلَعَ لِبَاساً أَلْبَسَكَهُ اللَّهُ وَ تَجْعَلَهُ لِغَيْرِكَ، وَ إِنْ كَانَتِ الْخِلَافَةُ لَيْسَتْ لَكَ فَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ لِي مَا لَيْسَ لَكَ. فَقَالَ لَهُ الْمَأْمُونُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ! لَا بُدَّ لَكَ مِنْ قَبُولِ هَذَا الْأَمْرِ، فَقَالَ: لَسْتُ أَفْعَلُ ذَلِكَ طَائِعاً أَبَداً.

فَمَا زَالَ يُجْهِدُ بِهِ أَيَّاماً حَتَّى يَئِسَ مِنْ قَبُولِهِ، فَقَالَ لَهُ: فَإِنْ لَمْ تَقْبَلِ الْخِلَافَةَ وَ لَمْ تُحِبَّ مُبَايَعَتِي لَكَ، فَكُنْ وَلِيَّ عَهْدِي لِتَكُونَ لَكَ الْخِلَافَةُ بَعْدِي. فَقَالَ الرِّضَا عليه السلام وَ اللَّهِ لَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَنِّي أَخْرُجُ مِنَ الدُّنْيَا قَبْلَكَ مَقْتُولًا بِالسَّمِّ مَظْلُوماً، تَبْكِي عَلَيَّ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ وَ مَلَائِكَةُ الْأَرْضِ، وَ أُدْفَنُ فِي أَرْضِ غُرْبَةٍ إِلَى

١. بحار الانوار، ج ٠٠، ص ٣٢٩.

جَنْبِ‌هارُونَ الرَّشِيدِ، فَبَكَى الْمَأْمُونُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ! وَ مَنِ الَّذِي يَقْتُلُكَ أَوْ يَقْدِرُ عَلَى الْإِسَاءَةِ إِلَيْكَ وَ أَنَا حَيٌّ؟

فَقَالَ الرِّضَا عليه السلام: أَمَا إِنِّي لَوْ أَشَاءُ أَنْ أَقُولَ مَنِ الَّذِي يَقْتُلُنِي لَقُلْتُ.

فَقَالَ الْمَأْمُونُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنَّمَا تُرِيدُ بِقَوْلِكَ هَذَا التَّخْفِيفَ عَنْ نَفْسِكَ وَ دَفْعِ هَذَا الْأَمْرِ عَنْكَ، لِيَقُولَ النَّاسُ أَنَّكَ زَاهِدٌ فِي الدُّنْيَا.

فَقَالَ الرِّضَا عليه السلام: وَ اللَّهِ مَا كَذَبْتُ مُنْذُ خَلَقَنِي رَبِّي عَزَّ وَ جَلَّ، وَ مَا زَهِدْتُ فِي الدُّنْيَا لِلدُّنْيَا، وَ إِنِّي لَأَعْلَمُ مَا تُرِيدُ.

فَقَالَ الْمَأْمُونُ: وَ مَا أُرِيدُ؟ قَالَ: الْأَمَانُ عَلَى الصِّدْقِ؟ قَالَ: لَكَ الْأَمَانُ. قَالَ: تُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ. إِنَّ عَلِيَّ بْنَ مُوسَى لَمْ يَزْهَدْ فِي الدُّنْيَا، بَلْ زَهِدَتِ الدُّنْيَا فِيهِ، أَ لَا تَرَوْنَ كَيْفَ قَبِلَ وِلَايَةَ الْعَهْدِ طَمَعاً فِي الْخِلَافَةِ؟ فَغَضِبَ الْمَأْمُونُ وَ قَالَ: إِنَّكَ تَتَلَقَّانِي أَبَداً بِمَا أَكْرَهُهُ، وَ قَدْ أَمِنْتَ سَطْوَتِي. فَبِاللَّهِ أُقْسِمُ لَئِنْ قَبِلْتَ وِلَايَةَ الْعَهْدِ وَ إِلَّا أَجْبَرْتُكَ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْ فَعَلْتَ وَ إِلَّا ضَرَبْتُ عُنُقَكَ.

فَقَالَ الرِّضَا عليه السلام: قَدْ نَهَانِيَ اللَّهُ تعالى أَنْ أُلْقِيَ بِيَدِي إِلَى التَّهْلُكَةِ، فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا فَافْعَلْ مَا بَدَا لَكَ وَ أَنَا أَقْبَلُ ذَلِكَ، عَلَى أَنِّي لَا أُوَلِّي أَحَداً، وَ لَا أَعْزِلُ أَحَداً، وَ لَا أَنْقُضُ رَسْماً وَ لَا سُنَّةً، وَ أَكُونُ فِي الْأَمْرِ مُشِيراً مِنْ بَعِيدٍ، فَرَضِيَ مِنْهُ بِذَلِكَ / ١٣/ وَ جَعَلَهُ وَلِيَّ عَهْدِهِ عَلَى كَرَاهَةٍ مِنْهُ عليه السلام لِذَلِك.[1]

يقول المؤلف: و بمعناه خبر آخر من العيون رواه عتاب بن أسيد، عن جماعة من أهل المدينة، ثم ذكر قبوله عليه السلام ولاية العهد بنحو ما سمعت.

ثم أقول: انظر ايها العاقل بعين عقلك، هل تجد في أصقاع الأرض و ممالكها على مرّ الدهور سلطاناً يحمل سلطنته على غير ولده و خاصّته، ثم يكون مجداً مصراً على ذلک بمثابة تهديد الممتنع و توعيده بالقتل؟

فهل ترى هذا العمل عقلائياً من دون أن يكون صورياً، و يكون وراء الستر أمرٌ أعظم من هذا التصنّع؟

أفهل يتصوّر فى مقامنا لذلک وجه عدى إطفاء نائرة انقلاب المملكة و اضطرابها، و خروج الخارجين من آل علي عليهم السلام على ما سمعت في ما مرّ في مقالة القفطي و غيره؟

١. *بحار الانوار*، ج ٩٩، ص ١٢٩-٠٣٠.

و بعد ذا نسألک ایها العاقل: هل یمکن صدور مثل هذا التصنّع من عقیدة التشیّع کما حکي عن السیوطي؟ و هو من الأغلاط العجیبة.

فإنّ من لوازم ذلک کون ولایة العهد حقیقیاً لا تصنّعیاً، و قد سمعت عدم إمکان صدوره عن سلطان، و قبل ذا عزم السیوطي أن یقول بتفویض أصل السلطنة إلی حضرته، کما هو رأي الشیعة، لا عقد ولایة العهد، أن یثبت للمأمون فوق التشیع و أعلی درجات الزهد و الإعراض عن الدنیا؛ فإنّ مجرّد التشیع لا یکفي لمثل هذا الأمر العظیم الذي لم یسمع له نظیر، إلی غیر ذلک من اللوازم الفاسدة التي لا یسعنا الوقت و لا طائل فی التفصیل بعد ما صدر عن أهل البیت علیهم السلام أن لنا حقوقاً غصبتها معادن الأُبن – یعني بني العباس و بني أمیة –

أو یمکن صدوره من نذر نذره المأمون أوقات مقاتلته مع الأمین، کما حکی فی بعض الکلمات عن اللعین نفسه، فإنّ من لوازمه استیذانه أولاً من إمام زمانه في الحرب، ثمّ تسلیمه بعد الغلبة بلا تراخٍ .

و إن هذا إلّا نظیر ما مرّ من السیوطي. فلا جدوی في التفصیل، أو یمکن صدوره – کما في بعض منقولات *العیون* – عن تصمیم ذوالریاستین علی تحویل الأمر من بني العباس إلی بني علي علیه السلام، کما حول أبومسلم الخراساني من بني أمیة الی بني العباس لکي یقال في حقّه ما قیل في أبي مسلم من الشجاعة و البسالة و إصابة التدبیر.

فإنّک قد سمعت أولاً أنّ أمر التحویل و التحوّل لم یکن أساسه من طرف أبي مسلم / ۱۴/ و إنّما کان من رؤساء الجند، و ثانیاً بین ما کان أبومسلم من ضعف دولة بني أمیة و تسافله لما کان صدر منهم، و بین ما علیه ذوالریاستین بونٌ بعید، کما بین السماء و الأرض، کما یتفطّن به سابر التواریخ، و یقطع بأنّ دمدمة الفضل و وسوسته إلی مثل مأمون الداهیة في أخذ سلطنته و إعطائه آل علي علیهم السلام لیست الّا کإیلاج الجمل في سمّ الخیاط.

فلا یبقی من الوجوه – بل الأقوال الأربعة – في ولایة العهد إلّا رابعها، و هو إطفاء النائرة و إسکات المملکة علی ما مرّ مراراً.

نعم، لمّا کان إقدام اللعین علی هذا الأمر العظیم بمرئی و مسمع من الفضل الذي لم یکن عند المأمون أقرب منه؛ و لذا أعطاه المنصبین السیف و القلم، و لقبه بذی الریاستین، و کان من القریب عادة بعد تصمیم المأمون علی إجراء المنوی بید الفضل، کما مرّ في مقالة القفطي، تفوّه الفضل و سبق لسانه في بعض المواقع بإسناد الأمر إلی نفسه، و لا أقلّ من کون تأکیده و ترغیبه

للمأمون أكثر من سائر البطانة و الخواصّ؛ توهّم من ذهب إلى إسناد الأمر إلى الفضل أنّه المؤسّس، و لم يدر أنّه خلطٌ و اشتباه.

و بما ذكرنا يظهر سقوط ما في بعض منقولات العيون من إسناد الأمر إلى الفضل، و إنّ الصدوق رحمه الله تسامح في النقل.

[**مقالة المجلسي رحمه الله:**]

و كيف ما كان أجمل الكلام و أحسنه ما أفاده المجلسي قدس سرّه في ذيل المقام بقوله:

> اعلم أن أصحابنا و المخالفين اختلفوا أن الرضاعليه‌السلام هل مات حتف أنفه أو مضى شهيداً بالسم، و على الأخير: هل سمه المأمون لعنه الله أو غيره[1]، و الأشهر بيننا أنه عليه‌السلام مضى شهيداً بسم المأمون، و ينسب إلى السيد علي ابن طاوس أنّه أنكر ذلك، و كذا أنكره الإربلي في كشف الغمة – إلى أن قال رحمه الله: – مع أنّه لعنه الله كان أول أمره مبنياً على الحيلة و الخديعة لإطفاء نائرة الفتن الحادثة من [خروج] الأشراف و السادة من العلويين في الأطراف، فلما استقر أمره أظهر كيده، فالحقّ ما اختاره الصدوق و المفيد و غيرهما من أجلّة أصحابنا أنه رضى الله عنهم مضى شهيداً بسم المأمون . انتهى ملخّصاً[2].

أقول: و لعمري إنّ ما ذكره – طاب رمسه – هو فصل الخطاب الذى ليس فوقه تحقيق و لا تدقيق؛ لأنّه مع تبحّره و سعة اطلاعاته جُمع له ما لم يُجمع، و لا يُجمع لغيره من الكتب و الدفاتر من شرق الأرض و غربها، لما أتاه الله من عظم قدره و نفوذ قوله عند الدولة و طبقات الناس، كما يعترف به الخبير بترجمته.

هذا، مع أنّه كان له من التلاميذ الفضلاء ما كان يصحّ عدّ كلا منهم مرجعاً برأسه، كالسيد الجزائرى و الميرزا عبدالله الشهير بالأفندي و أمثالهما، و هم كانوا يعاونونه فى الفحص و تتبّع الدفاتر و الدقائق العلمية.

فحينئذٍ لا مجال للدغدغة، إلّا من انحرف مزاجه و اعتلّ دماغه؛ و لذا جعلنا كلامه ختام المسک لرسالتنا.

و إنّما نذيّلها ببعض ما يتعلّق بالأطراف، و هو أمور:

---

۱. قال سبط ابن الجوزفي *التذكرة*: ذكر أبو بكر الصوفي في كتاب *الاوراق* أن هارون كان يجرى على موسى بن جعفر و هو في حبسه كل سنة ثلاثمائة ألف درهم و لنزله عشرين ألف ،افقال المأمون لعلى بن موسى: لازيدنك على مرتبة أبيك وجدك، فأجرى له ذلك و وصله بألف ألف درهم.

۲. *بحار الانوار*، ج ۹۹، ص ۳۱۱.

أحدها: انّ أمر الرضا و شهادته – صلوات الله عليه – لمّا كان من الملاحم العظام و الحوادث المهمة التاريخية، و كان المرجع فيها مقالات أصحاب السير و نقلة أخبار الدهر دون الأدلّة الشرعية، فصلّنا القول فيه بما سمعت. لكن لا يخفى أنّ فى المقام أحاديث ايضاً مرويّة عن الأئمة – عليهم‌السلام – كقول الأمير صلوات الله عليه: «سيقتل رجلٌ من وُلدي بأرض خراسان»[١].

و قول الصادق عليه‌السلام مخاطباً لرجل : «و تعلم أنّه إمام مفترض الطاعة شهيد»[٢].

و قول الرضا نفسه عليه‌السلام / ١٦/ : « و إنّي مقتولٌ بالسمّ ظلماً، و مدفون في موضع غربة »[٣].

إلى غير ذلک ممّا يعثر عليه بالتتبع.

ثانيها: إنّ أباصلت صاحب المقالة السادسة عبدالسلام بن خواجة صالح الهروي رحمه الله كان من خواصّ خدمة الرضا صلوات الله عليه و سلّم.

و كان باتفاق المترجمين للرجال من أعاظم الثقات و أجلّاء الشيعة، و كان وجيهاً عند الفريقين لمكارم أخلاقه و محاسن معاشراته.

و من هنا مدحه كثير من علماء العامّة، كابن الجوزى و الدارقطنى و غيرهما؛ و إنّما قدحه عندهم أنّه رافضي،(و الفضل ما شهدت به الأعداء).

فما يحكى من شيخ الطائفة رضي‌الله‌عنه من قدحه بأنّه عاميّ، فلا محالة محمول على الاشتباه، فإنّ الجواد قد يكبو، كما اعترف بما ذكرنا غير واحد ممّن جاسوا خلال الديار.

فما حكي من بعض سادة العلماء في آخر مطلع الشمس من الطعن فيه:

أولاً: إنّ أكثر ما يروى في شهادة الرضا عليه‌السلام منه.

ثانياً: كلام لا يُعبأ به أصلاً؛ فإنّه لا يتتبع في المقام لا في الرواة و تراجمهم حتّى يعرف أبا صلت، و لا في المقالات و أصحابها التي قدمناها حتّى يعرف أنّ ما روي عنه مقالة واحدة فقط، فلاحظ و تأمّل.

فإنّه ايضاً ذكر المفيد قدس سره ممّن لا يقول بشهادة الرضا عليه‌السلام بالسّمّ، نظراً إلى كلامه في *شرح عقائد الصدوق*، و لم ينظر إلى كلامه في الإرشاد المصرّح بالشهادة، و لم يدر أنّ المفيد قدس سره

---

١. *من لا يحضره الفقيه*، ج ٢، ص ٥٨٤.
٢. *جامع الاخبار*، ص ٣١.
٣. *عيون اخبار الرضا* عليه‌السلام، ج ٢، ص ٢٥٥.

في *شرح العقائد* تجاوز في غير موضع عن حدّ الاعتدال، و أورد على الصدوق قدس سره ما لا يرد عليه، كما يعرفه السابر المتأمّل.

ثالثها: إنّ مخالفة بعض الأعاظم كابن طاووس و الإربلى و المفيد على وجه رحمهم الله غير ضائر فى ما أثبتناه بوجه؛ فإنّ المخالفة في المقام و أضرابه من الحوادث و الملاحم إنّما هو من جهة قلة الاطلاع، الناشىء من عدم وجود المدارک تارة، و من عدم المراجعة و التتبع التامّ أخرى.

و من هنا تعرف أن لا مزاحمة للمخالفة، لعدم تزاحم عدم العلم للعلم، فانقدح أنّ دعوى العلم بالنفي لا مجال له في المقام أصلاً.

و قد تمّ ما قصدناه فى الرسالة في منتصف ربيع الثاني من سنة ١٣٧١، و أنا العبد الجاني عباسقلي الشريف الرازى.

ملحقات الرسالة

ثمّ اعلم أنّي بعد ما كتبت الرسالة إلى هنا، وقفتُ على ما ضبطته في مؤلّفاتي و قد نسيتهُ؛ فألحقتُه هنا على ما نبّهنا عليه في أوّل الرسالة من صحّة الإلحاق.

فمنه ما في خزانة الفرائد من مؤلّفاتي عند ذكر مستطرفات مدينة المعاجز ما صورته(ص ۴۹۵): نقل فيها عن الصدوق قدس سره فيه رواية طويلة مشتملة على بعض معاجز الرضاعليه السلام، و بعده يقول (يعنى الصدوق):

وَ قَدْ كَانَ لِلْمَأْمُونِ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ هُوَ وَلِيَّ عَهْدِهِ مِنْ دُونِ الرِّضَاعليه السلام وَ حُسَّادٌ كَانُوا بِحَضْرَةِ الْمَأْمُونِ لِلرِّضَاعليه السلام، فَقَالَ لِلْمَأْمُونِ بَعْضُ أُولَئِكَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أُعِيذُكَ بِاللَّهِ أَنْ تَكُونَ تَارِيخَ الْخُلَفَاءِ[1] فِي إِخْرَاجِكَ هَذَا الشَّرَفَ الْعَمِيمَ وَ الْفَخْرَ الْعَظِيمَ مِنْ بَيْتِ وُلْدِ الْعَبَّاسِ إِلَى بَيْتِ وُلْدِ عَلِيٍّ ،– إلى آخر تضريباته المغضية للمأمون–. فَقَالَ الْمَأْمُونُ: قَدْ كَانَ هَذَا الرَّجُلُ [يعنى: الرضاعليه السلام] مُسْتَتِراً عَنَّا يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَجْعَلَهُ وَلِيَّ عَهْدِنَا لِيَكُونَ دُعَاؤُهُ لَنَا، وَ لِيَعْتَرِفَ بِالْمُلْكِ وَ الْخِلَافَةِ لَنَا، وَ لِيَعْتَقِدَ فِيهِ الْمَفْتُونُونَ بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا ادَّعَى فِي قَلِيلٍ وَ لَا كَثِيرٍ، وَ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَنَا مِنْ دُونِهِ، وَ قَدْ خَشِينَا إِنْ تَرَكْنَاهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ أَنْ يَنْفَتِقَ عَلَيْنَا مِنْهُ مَا لَا نَسُدُّهُ، وَ يَأْتِيَ عَلَيْنَا مِنْهُ مَا لَا نُطِيقُه إلى آخر كلام المخذول. انتهى[2].

١. فى ذيل *البحار*: قوله أن تكون تاريخ الخلفاء كناية عن عظم تلك الواقعة و فظاعتها بزعمه؛ فان الناس يؤرخون الأمور بالوقائع و الدواهى.« انتهى». و يحتمل أن يكون معناه أن تكون آخر الخلفاء و بك ختمت الخلافة فتأمل.

٢. *عيون اخبار الرضا* عليه السلام، ج ٢، ص ١۶٩- ١٧٠.

أقول: و كم لهذا المُحيل الخبيث النفس من التزوير و التمويه، حتى عدّوه من الزنادقة، كما فى ص ۴۷۳ من فهرست ابن النديم مطبوعة مصر في سنة ۱۳۰۴، حيث قال:

ذكرُ من يُرمىبالزندقة[1] من الملوک و الرؤساء.

قيل: إنّ البرامكة بأسرها إلّا محمد بن خالد بن برمک كانت زنادقة.

و قيل في الفضل و أخيه الحسن مثل ذلک إلى أن قال: قرأت بخطّ بعض أهل المذهب أنّ المأمون كان منهم. انتهى.

و أقول: و هذه الرواية التي رواها الصدوق قدس سره موافقة في ما نقلناه، مع ما سمعته من مقالة عبدالله بن موسى عند ذكر المقالة الثالثة، فإنّه – رضوان الله عليه –ايضاً قد صرّح بكفره.

و ايضاً فى (ص ۴۹۷) من مدينة المعاجز، نقلاً عن الصدوق قدس سره عن إسحاق بن عمّار قال:

كان يقعد المأمون مجلس النظر، و يجمع المخالفين لأهل البيت عليهم السلام و يكلّمهم فى إمامة أمير المؤمنين عليه السلام علي بن ابي طالب، و تفضيله على جميع الصحابة تقرّباً الى أبي الحسن الرضا عليه السلام.

و كان الرضا عليه السلام يقول لأصحابه الذين يثق بهم: لا تغترّوا منه بقوله: فما يقتّلني والله غيره، و لكنّي لابدّ لي / ۱۸/ من الصبر حتّى يبلغ الكتاب أجله. انتهى.

و منه: ما نقلته في الخزانة ايضاً من مؤلّف فارسي سمّاه مؤلّفه المتتبّع الشيخ محمد – الذى هو من المعاصرين من علماء الهند – *بحر الأنساب في ضبط ذراري الرسول* – صلى الله عليه و آله و سلم– *من أولاد الأئمة و أعقابهم جميعاً*،رأيت نسخة منه فى مكتبة الرضا صلوات الله عليه. و ما نقلته صورته هكذا (ص ۱۸۶):

مروي است كه مأمون عباسى چون حضرت رضا – سلام الله عليه – را به خراسان طلبيد، و ولىّ عهد خود قرار داد، مردم از اطراف مملكت به حضور آن حضرت مشرّف مى‌شدند و اظهار انقياد و عبوديت مى‌نمودند به درجه‌اى كه آتش حسد در سينهٔ مأمون شعله‌ور شد و اسباب شهادت حضرت را فراهم نمود، و امامزادگانى كه از حضرت موسى الكاظم و ساير ائمه – عليهم السلام– از مدينه و ساير أوطان و بلاد مسافرت نموده بودند به قصد خراسان و اجتماع با آن حضرت، عدهٔ آنها را دوازده

۱. قال فى القاموس: الزنديق بالكسر من الثنوية او القائل بالنور و الظلمة او من لا يؤمن بالآخرة و بالربوبية او من يبطن الكفر و يظهر الايما ..

هزار و ششصد و هفتاد و سه نفر ذکر کرده‌اند که پس از قتل آن حضرت آنها را در طی مسافت گماشتگان مأمون شهید، و عده‌ای را متواری در بلاد دوردست نمودند. چنانکه همین نتیجه منظور آن زندیق بود از چیدن بساط ولیعهدی حضرت و نشر آن در بلاد.

این است خلاصهٔ صفحهٔ فوق و ما بعد آن. و در ص ۲۴۲ می‌گوید:

اما علامت ظاهر و شعار لباس سبز، اول ظهورش در عصر مأمون بود، زیرا که دور بنی مروان و سفاح سادات به قسمی خود و نسب خود را از خوف مستور و مخفی می‌داشتند که فرزند نسب پدر خود را بسا می‌شد که نداند. چنانکه دختر عیسی بن زید بن علی بن الحسین علیهم‌السلام. و همچنین بود احوال ذراری رسول صلی‌الله‌علیه‌وآله‌وسلم بعد از سفاح تا زمان مأمون، که این خبیث دید با این درجه مخفی بودن سادات، اعدام نسل بنی فاطمه ممکن نخواهد بود.

پس باید تدبیری نمود که حضرات خود را ظاهر سازند. آن وقت اقدام در اعدامشان نمود و بهترین تدابیر، همانا ولایت عهد دادن است به بزرگی از آنها، و آن نبود مگر علی بن موسی الرضا صلوات الله علیه. انتهی.

عباسقلی شریف رازی

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی